

دول مجلس التعاون حائزة تجاه العملة الموحدة

# «الشال»: أوروبا أمام مفترق طرق.. إما الاندماج المالي والسياسي أو سقوط نموذج الوحدة النقدية



## 4.7 مليارات دينار إيرادات الدولة في أول شهرين من سنتها المالية 2012/2011

لزيادة أسعار برميل النفط وما تحصل من الإيرادات النفطية خلال الشهرين الأولين من السنة المالية الحالية كان أعلى بنحو 1,2498 مليار دينار أي بما نسبته 39٪ عن مستوى مثيله خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة وتم تحصيل ما قيمته 309,536 ملايين دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ 154,768 مليون دينار بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية يكاملها نحو 1,1382 مليار دينار أي أن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 719 مليون دينار عن ذلك المقدر إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار وصرف فعلياً - طبقاً للنشرة - حتى 2011/05/31 نحو 648,340 مليون دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ 324,120 مليون دينار.

أوضح تقرير الشال أن وزارة المالية أشارت في تقارير المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة لشهري أبريل ومايو 2011 إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات فحتى 2011/05/31 - شهران من السنة المالية الحالية 2012/2011 - بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 4,7605 مليارات دينار أو ما نسبته 35,4٪ من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13,4453 مليار دينار وبارتفاع ملحوظ قاربت نسبته 141,9٪ عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2010/2011 والبالغة نحو 3,3547 مليارات دينار. وفي التفاصيل تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2011/05/31 بنحو 4,451 مليار دينار أي ما نسبته 36,2٪ من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بالكامل والبالغة نحو 12,3071 مليار دينار وما نسبته 93,5٪ من جملة الإيرادات المحصلة وذلك

ستتحمل تكلفة جديدة على قروضها في المستقبل إضافة إلى ما يتحمله دافع الضرائب لديها من عبء الإنقاذ المباشر لشركاء العملة غير المتزمنين من خلال صندوق الطوارئ والخسارة السياسية في أي انتخابات محلية أو عامة. وربما توافق ألمانيا، ومعها فرنسا، في المستقبل، على هذا المقترح ولكن بعد الموافقة على مقترحها بإنشاء جهاز مركزي مالي يضمن وضع ضوابط على كل دولة للحد من انغلات سياساتها المالية. وما لم تضمن ألمانيا ذلك الالتزام، لن تفتح صندوقها لعقاب مواطنيها المتزمنين لصالح غير المتزمنين، والتنازل عن السيادة المالية، يعني عملياً الاندماج السياسي أو قرب النموذج الأوروبي من الطرز التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما طالب به مستشار سابق لألمانيا - غيرهارد شرويدر - ويبدو أنهم، أو معظمهم، في الطريق إليه. ونستطيع القول إن أزمة العالم المالية في عام 2008 كانت عاملاً مهماً في تسريع انتقال النقل الاقتصادي، من الغرب إلى الشرق، وكانت سبباً رئيسياً في وضع أوروبا أمام مفترق طرق، إما الاندماج المالي والسياسي، لاحقاً، أو سقوط نموذج الوحدة النقدية فيها، والمؤكد أن الوضع الحالي لن يستمر كما هو.



الحالية، ولكن على حساب الدول المتزمنة، التي تمول صندوق الإنقاذ لأن الفائدة على قروضها ستترفع. أي أن الدول المتزمنة

وإصدار سندات موحدة، يعني أن الدول التي لديها عجزات مالية ومهددة بمخاطر عالية، ستقترض بمعدلات فائدة أقل من

أشار التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية إلى أن 3 سنوات مرت على أزمة العالم المالية، وانتقلت أزمة الإسراف في الاقتراض من الشركات إلى الحكومات، وأشد الإزمات أصابت بعض الاقتصادات المريضة وغير المتزمنة ضمن منطقة العملة الموحدة أو اليورو. وكما ذكرنا مراراً المشكلة الأوروبية هي الأخطر، وتتساقط دول خارج منطقة العملة الموحدة كما أشيع حول اليونان وتم نفيه، وتكرر أخيراً، سيعني بداية أزمة كبرى جديدة كانت احتمالاتها معدومة وأصبحت ضعيفة..

وتنقسم دول الوحدة النقدية إلى مجموعتين: شمال ملتزم وجنوب غير ملتزم، وذلك أدى إلى نشوء موقفين متعارضين، فيطالب اليونان وإسبانيا والدول العاجزة الأخرى تدعو إلى إصدار سندات أوروبية - يورو - موحدة، بينما ترفض ألمانيا بشدة ومعها فرنسا هذه الفكرة.

## 66,2 مليون دينار إيرادات «التجاري» التشغيلية للنصف الأول

أي نحو 9,6 ملايين دينار وصولاً إلى 50,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 41,1 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق. وتحقق معظم الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد البالغ نحو 6,4 ملايين دينار كما أسلفنا من تراجع مصروفات الفوائد بنحو 4,7 ملايين دينار. وارتفع صافي هامش الفائدة (الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو 2,64٪، في نهاية يونيو 2010، إلى نحو 3,04٪، للفترة نفسها من العام الحالي، وارتفع هامش صافي الربح، فبلغ نحو 1,74٪، بعد أن كان قد بلغ 1,06٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2010، وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت تراجعاً، بلغت قيمته 33,8 مليون دينار وبنسبته 0,93٪، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3588,8 مليون دينار، بعد أن بلغت 3622,6 مليون دينار، في 31 ديسمبر 2010، وسجلت تراجعاً بلغ 15,3 مليون دينار، أي ما نسبته 0,42٪، عند مقارنتها بما كانت عليه، في الفترة نفسها من عام 2010، عندما بلغت 3604 ملايين دينار.

تعلقاً على نتائج البنك التجاري الكويتي للنصف الأول، أوضح التقرير أن نتائج البنك تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب والخصص غير المسيطرة قد بلغ نحو 1,5 مليون دينار، مقارنة بنحو 890 ألف دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2010. أي أن البنك قد حقق ارتفاعاً، في ربحيته، بلغ نحو 642 ألف دينار، وهو ارتفاع قاربت نسبته 72,1٪. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك قد ارتفعت إلى نحو 66,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 57,4 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010. أي ارتفاع بقيمة 8,8 ملايين دينار، وجاء معظمه من ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد، الذي ارتفع بنحو 6,4 ملايين دينار، ليصل إلى 46 مليون دينار بعد أن بلغ نحو 39,7 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2010، وارتفعت إيرادات توزيعات أرباح بنحو 32,4٪ وصولاً إلى 2,4 مليون دينار في يونيو عام 2011 مقارنة بما قيمته 1,8 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2010. وارتفعت المخصصات، أيضاً، بنحو 23,4٪،

## 35,6 مليار دينار الناتج المحلي للكويت في 2010

المحلي، وشريطة ارتباط إنفاقه بخفض مستوى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي، وهي تتوسع حالياً. وبلغ نصيب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 18287,6 مليون دينار، مرتفعاً من نحو 14992,1 مليون دينار، في عام 2009، أي بارتفاع بلغت نسبته 22٪ نتيجة لارتفاع الأسعار في سوق النفط العالمي، كما بلغت مساهمته، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 51,3٪، مرتفعاً من نحو 49,2٪، في عام 2009، وسترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي، في الاقتصاد، بما نسبته 5,3٪، إذا أضفنا مساهمة المنتجات النفطية المكررة. وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 18859,6 مليون دينار، مرتفعاً من نحو 17011,6 مليون دينار، أي بارتفاع بلغت نسبته 10,9٪.

نحو 9993 ديناراً كويتياً، في عام 2010، وهو ما يعادل 34843 دولاراً، أي بارتفاع بلغت نسبته 14,3٪، بينما حقق نصيب الفرد، في عام 2009، انخفاضاً ملحوظاً، بنسبة 24٪، مقارنة بمثيله في عام 2008، إذ بلغ ما قيمته 11511 ديناراً. وبلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، نحو 16791,9 مليون دينار، أي ما نسبته 47,1٪، من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأن هذه النسبة كانت نحو 41,5٪ و51,9٪، في عامي 2008 و2009، على التوالي، وارتفع صافي الادخار من نحو 10459 مليون دينار، في عام 2009، إلى نحو 14878,2 مليون دينار، في عام 2010، أي بارتفاع بلغت نسبته 42,3٪، وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 12,1٪، من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مازالت متدنية، ونحتاج إلى ضعفها، إذا أردنا تحفيز الاقتصاد

استعرض تقرير الشال التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، في الأسعار الجارية لعام 2010، والمنشور على موقعها الإلكتروني، والتي تشير إلى أن حجم ذلك الناتج قد بلغ نحو 35633,7 مليون دينار، أي ما يعادل 124,3 مليار دولار. وقد عدلت الإدارة أرقام عام 2009، إلى الأدنى، قليلاً، لتصبح نحو 30477,8 مليون دينار، بدلاً من نحو 31500,1 مليون دينار، أي أن نسبة التعديل بلغت نحو 3,2٪، وليبلغ معدل النمو الاسمي، في عام 2009، مقارنة بمثيله في عام 2008، نحو 23,1٪ (بالسالب)، بعد أن كان نحو 5,2٪ (بالسالب)، وبلغ معدل النمو الاسمي، في عام 2010، مقارنة بعام 2009، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 16,9٪، وارتفع نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، من 8745 ديناراً، في عام 2009، إلى

مجموعة الأوراق المالية SECURITIES GROUP K.S.C.C		مجموعة الأوراق المالية SECURITIES GROUP K.S.C.C	
<b>البيانات المالية السنوية 31 مايو 2011</b>			
<b>بيان الدخل الشامل</b>		<b>بيان الدخل الشامل</b>	
2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	2011 دينار كويتي
<b>الإيرادات:</b>			
صافي ربح (خسارة) الإستثمارات		387,993	(1,043,395)
إيرادات فوائد		8,720	9,409
المصاريف:		396,713	(1,033,986)
عمومية وإدارية		9,502	10,644
أتعاب مدير الصندوق		101,112	107,419
أتعاب أمين الإستثمار		7,222	7,673
التغيرات في صافي الموجودات المتعلقة بحاملي الوحدات للسنة		117,836	125,736
الدخل الشامل الأخر		278,877	(1,159,722)
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة		-	-
التغيرات في صافي الموجودات للوحدة (فلس)		278,877	(1,159,722)
مجموع الموجودات		55.74	(229.49)
<b>بيان المركز المالي</b>			
الموجودات:		الموجودات:	
نقداً لدى البنك		1,816,365	2,316,105
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		3,919,309	3,231,837
مجموع الموجودات		5,735,674	5,547,942
المطلوبات:		المطلوبات:	
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		60,122	162,335
توزيعات نقدية دائنة		6,560	6,560
مجموع المطلوبات		66,682	168,895
صافي الموجودات المتعلقة بحاملي الوحدات		5,668,992	5,379,047
صافي قيمة الموجودات للوحدة		1.132	1.076
<b>المزيد من المعلومات يرجى الإتصال على: 22990299 - داخلي 3106 / 3124</b>		<b>المزيد من المعلومات يرجى الإتصال على: 22990299 - داخلي 3106 / 3124</b>	
<a href="http://www.sgkuwait.com">www.sgkuwait.com</a>		<a href="http://www.sgkuwait.com">www.sgkuwait.com</a>	